Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (38), (Dec, 2025)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (10) ملحق العدد 38 ديسمبر 2025
ردمد: 3014-6266

الحكومة الالكترونية وتأثيرها على النظام المحاسبي الحكومي لمنظومة العمل الإداري

" دراسة ميدانية على المستشفيات العامة بالمنطقة الغربية"

نور الدين احمد قرة — نجوى رمضان اعبوده

NOUR ULDIN AHMAD QURRAH — NJWAY RAMADHAN KHAMMEEFAH AEBOUDAH

Faculty of Economics, University of Zawiya

باحث دكتوراه كلية الاقتصاد جامعة الزاوية — باحثة دكتوراه كلية الاقتصاد جامعة الزاوية

Lcss201711@gmail.com — n.abeoudah@zu.edu

حامد مولود على الرك . Hamed .M .Ali . Erouk

Faculty of Economics and Political Science, Surman, Sabratha University

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية صرمان

Hamed.erouk@sabu.edu.ly

تاريخ الاستلام:2025/11/02 –تاريخ المراجعة: 2025/12/1– تاريخ القبول: 2025/12/26– تاريخ للنشر: 2026 /1/29

الملخص:

هدف هذا البحث إلى التعرف على ماهية برنامج الحكومة الالكترونية وتوضيح تأثيرها على النام المحاسبي الحكومي لمنظومة العمل الادري ، وتوصل البحث إلى العديد من النتائج منها : وجود عاقة ارتباط قوية موجبة (R=0.606) مما يعنى ان النظام المحاسبي الحكومي لم يعد عن التطورات التقنية ، بل اصبح يتطور طردياً مع تزايد الاعتماد على تطبيقات الحكومة الالكترونية ، وأوصي البحث بضرورة تصميم برامج تدريبية متقدمة للمحاسبين في الوحدات الحكومية تركز على نظم المعلومات المحاسبية الرقمية ، وكيفية التعامل مع قواعد البيانات العلائقية بدلاً من السجلات الورقية.

الملخص باللغة الإنجليزية.

The aim of this research was to identify the nature of e-government programs and clarify] their impact on the governmental accounting system within the administrative work framework. The research reached several results, including: a strong positive correlation (R=0.606), meaning that the governmental accounting system is not isolated from technological

developments; rather, it develops proportionally with the increasing reliance on e-government applications. The research recommended the necessity of designing advanced training programs for accountants in government units, focusing on digital accounting information systems and how to deal with relational databases instead of paper records.]

***الكلمات المفتاحية:** الحكومة الالكترونية – النظام المحاسبي الحكومي – منظومة العمل الإداري – المستشفيات العامة.

المحور الأول :

الإطار العام للدراسة

اولاً: مقدمة الدراسة: –

يشهد العالم منذ بداية العقد الأول من الألفية الثالثة الحديد من التطورات والمستجدات السريعة والمتلاحقة، والتحديات الداخلية والخارجية، والتي أسهمت فيها وبدور كبير ثورة تكنولوجيا المعلومات وأصبحت هذه الثورة تفرض تغيرات جذرية في كافة مناحي الحياة وقد كان لها أثر عميق على الطريقة التي يعمل وتتواصل بها الأفراد في شتى بقاع الأرض، مما يتطلب تطوير طرق التفاعل بين المواطنين وأجهزة الحكومة المختلفة. ولذلك ظهرت الحكومة الالكترونية (هيكل، 2022)

فالحكومة الالكترونية تعد مشروعاً حيوياً لآنها تمثل المعيار الحقيقي لتطور البلد اتصالاتي والكترونيا ومعلوماتيا والذي سيؤدى الى ربط كافة مؤسسات الدولة ودوائرها بنظام اتصالي مميز سيقضى على الروتين والفساد الإداري والمالي وسيعمل على إيجاد كافة معاملات المواطنين بسرعة ويسر (الدالي 2015)

وعليه فقد أدركت معظم دول العالم الأهمية البالغة في إنشاء الحكومات الالكترونية، وذلك لما لها من دور رئيسي في دفع عجلة التنمية، وتعزيز الاقتصاد الوطني، وفتح قنوات جديدة للاستثمار وإيجاد فرص وظيفية جديدة للمواطنين، ولهذا بدأ العالم بالتحول الالي أملاً في تحقيق التقدم والرقي.

وفي هذا الإطار سعت الدولة الليبية إلى التحول إلى مجتمع رقمي. بمبادرة من وزارة الاتصالات والمعلوماتية قدمت رسمياً اوائل سنة 2011 مبادرة ليبيا الالكترونية تثبت فيها الحكومة. وضع الأسس العلمية والعملية لتنفيذ المبادرة، حيث وافق. مجلس الوزراء على المبادرة وأنشئاً إدارة الخدمات الالكترونية. بقرار مجلس الوزراء في نهاية سنة 2012 ومن كم الإدارة العامة للخدمات الالكترونية لاحقا لتعمل الإدارة على تطوير المبادرة الى برنامج تنفيذي. وبالتالي فإن الاسم الرسمي لبرنامج الحكومة الالكترونية، أنشأه مجلس الوزراء بموجب القرار (99 لسنة 2013)

ومن ناحية أخرى فإن تطبيق برنامج الحكومة الالكترونية يؤثر على بيئة العمل ونظم المعلومات في الجهات الإدارية الحكومية، الأمر التي يلقى عبئاً على المحاسبة الحكومية بضرورة تطوير أنظمتها وإجراءاتها لتساير تلك التطورات المتلاحقة خاصة في ظل أن نظام المحاسبة الحكومية في ليبيا يتم إعداده في ظل استخدام الأساليب التقليدية في تقديم الخدمات

الحكومية، وتعمل في ضوء قوانين وتعليمات وسياسات محددة عولم تمارس دورها الحيوي تجاه وظائف الإدارة العامة والمحلية، من ثم تظهر مشكلات إدارية ومحاسبية متعددة من أهمها:

– إعادة الهيكلة والقانونية لبعض الجهات الإدارية الحكومية.

– إعادة تنظيم بعض الجهات الإدارية الحكومية والتوسع في أنشاء الجهات الخاصة التابعة للجهاز الحكومي. الجهات الحكومية.

– التقسيم المستمر للأداء الإداري بالجهات الحكومية.

– التوسع في تطبيق الجودة الشاملة في تقديم في تقديم الخدمات الحكومية.

- تعديل نظم الحوافز لتحقيق أهداف الجهات الإدارية الحكومية.
- إعادة هيكلة نظم المعلومات الادارية والفنية وإنشاء مراكز المعلومات ودعم القرار الحكومي.

ثانياً مشكلة الدراسة : –

يحتل الاصلاح الإداري أولوية خاصة في خطط التنمية الإدارية في معظم الدول العربية، ومما يعزز هذا التوجه هو قناعة الحكومات العربية ولا سيما في ليبيا

بضرورة استغلال وتوظيف تكنولوجيا المعلومات ونظم الاتصالات لتعزير فاعلية وكفاءة وتقديم الخدمات الحكومية لضمان سرعة استجابتها للاحتياجات والمتطلبات المحلية والاجنبية، إضافة إلى قناعاتها بأن الإصلاح أو التطوير الإداري هو أحد المحددات الرئيسية لمناخ الاستثمار حيث تخلف الإدارة الحكومية هو واحد من الاسباب الرئيسية لإحجام المستثمرين المحليين والأجانب (البياتي 2002)

إن التحول المعاصر لبرنامج الحكومة الإلكترونية ظهر بشكل خدمات الكترونية تقدمها الحكومة للمواطنين والمؤسسات وسائر المستفيدين دون الدخول في الأنشطة الورقية، وإن مبدا الاصلاح الإداري والحكومي في ظل معطيات القرن الحادي والعشرين يقوم على تحقيق مشروع الحكومة الالكترونية من منطلق الإصلاحات الاستراتيجية (رشيد، 2006)

وحيث أن النظام المحاسبي في الجهات الادارية الحكومية يتطلب. تسجيل العمليات المالية المتعلقة بالجهات الإدارية الحكومية وفق منهج محاسبي محدد وطبقاً لتبويب معين لأنواع الحسابات يرتبط بالتبويب المتبع في الموازنة العامة للدولة.

ومع تطبيق برنامج الحكومة الالكترونية في تقديم الخدمات الالكترونية وبالتالي تغيير بيئة الممارسات المحاسبية من الجهات الإدارية الحكومية مما يؤدى إلى ظهور بعض المشكلات المحاسبية من أهمها:

– لا تتوافر حالياً آى قواعد محاسبية لتنظيم مختلف مجالات القياس، والتقرير عن الإلكترونية والمعاملات المالية للجهات الإدارية الحكومية التي تتم بوسائل دفع.

– عدم كفاءة النظام المحاسبي في فرض الرقابة على التصرفات المالية للوحدات الإدارية الحكومية التي تمت عن طريق الشبكة الدولية للمعلومات أو الوسائل الالكترونية الأخرى، فالنظام المحاسبي الحكومي المطبق حالياً وضع قبل استخدام الشبكة الدولية للمعلومات في ليبيا.

– عدم قدرة النظام المحاسبي الحكومي على استيعاب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

– عم كفاءة أساليب المحاسبة الحكومية في توفير المعلومات اللازمة لتقييم أداء الجهات الإدارية الحكومية التي تعتمد على شبكة المعلومات الدولية في تقديم الخدمات الحكومية.

وبالتالي تتلخص مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: –

ما مدى تأثر النظام المحاسبي الحكومي من تطبيق برنامج الحكومة الالكترونية في منظومة العمل الإداري الحكومي.

ثالثا: – الدراسات السابقة: –

دراسة (المحجوب وآخرون،2017) بعنوان "تقسيم إجراءات ديوان المحاسبة في ضوء تطبيق الحكومة الالكترونية. تهدف الدراسة إلى تقسيم إجراءات ديوان المحاسبة في ضوء تطبيق الحكومة الالكترونية من خلال بيان مدى ملاءمة إجراءات من. ديوان المحاسبة في التخطيط لعملية مراجعة الجهات الحكومية في ضوء تطبيق الحكومة الالكترونية، وأيضاً من خلال بيان مدى ملاءمة إجراءات ديوان المحاسبية في تنفيذ عملية مراجعة الجهات. الحكومية في مجال الأنظمة الالكترونية في ضوء تطبيق الحكومة الالكترونية وتوصلت إلى الدراسة إلى أنه يتوفر في ديوان المحاسبة إجراءات تخطيط ملائمة لعملية المراجعة في ضوء الحكومة الالكترونية وانه يتوفر في ديوان المحاسبة إجراءات تنفيذ ملائمة لعملية المراجعة في ضوء الحكومة الالكترونية.

دراسة (العزاوي وآخرون 2018) بعنوان " العلاقة بين النظام المحاسبي الحكومي من التقليدي في العراق والنظام الالكتروني بين النظرية و"التطبيق" بهدف البحث إلى قياس مدى فعالية النظام المحاسبي الحكومي في ظل تطبيق النظام الإلكتروني لإبراز أهم ما يطرأ من تغيرات على المقومات والدعائم الاساسية للنظام المحاسبي الحكومي نتيجة استخدام نظام التشغيل الإلكتروني وتكنولوجيا المعلومات، والى آى درجة يؤدى النظام الإلكتروني إلى أمن وسلامة النظام المحاسبي المستخدم. وتوصل البحث إلى أن للنظم الالكترونية أثر متوقع على ركائز نظام المعلومات المحاسبية الحكومية، مما يمثل مطلب ضرورياً لبناء إطار له يتوافق مع ذلك.

دراسة (جوغى وآخرون، 2020) أثر تطبيق نظام الحكومة الالكترونية على أداء قطاع الخدمات الحكومية في بلديات الجنوب الشرقي "الجزائري "

تهدف هذه الدراسة الى الكشف عن مدى تأثير نظام الحكومة الالكترونية بأبعادها على أداء قطاع الخدمات الحكومية في بلديات الجنوب الشرقي الجزائري وقد اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها

يستلزم تطبيق الحكومة الالكترونية بنية كتبة رقمية متطورة وذات كفاءة عالية، وتقدم العديد من المؤسسات العمومية في الجزائر خدمات الكترونية ولكنها ليست بالجودة المطلوبة ...

دراسة (حسان وآخرون، 2024) بعنوان " أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية

Government على النظام المحاسب الحكومي بالوحدات. الحكومية وهدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير تطبيق الحكومة الالكترونية على النظام المحاسبي الحكومي، وتوصل إلى أن تطبيق الحكومة الالكترونية في الوحدات الحكومية أثر على مقومات النظام المحاسبي الحكومي، وأيضاً لا تؤثر على طبيعة أهداف النظام المحاسبي الحكومي ولكن تساعد في تحقيقها لكفاءة وفعالية وبسرعة ودقة.

وبتحليل هذه الدراسات يتضح أنها لم تهتم بدراسة دراسة تأثير تطبيق برنامج الحكومة الإلكترونية في على النظام المحاسبية الحكومي عموماً سواء بالنسبة لمدخلات النظام. المحاسبي أو منهجية القياس أو عمليات التشغيل المختلفة في النظام. أو خرجات هذا النظام وكذلك المخاطر التي يتعر كان لها النظام المحاسبي. الحكومي في ضوء تطبيق برنامج الحكومة الالكترونية.

رابعا هدف الدراسة: -

يهدف هذا البحث إلى التعرف على ما هيه برنامج الحكومة الالكترونية وتوضيح تأثير برنامج الحكومة الالكترونية على النظام المحاسبي الحكومي منظومة العمل الإداري.

خامسا فروض الدراسة: -

1- توفر علاقة ارتباط معنوية بين تطبيق برنامج الحكومة الالكترونية والنظام المحاسبي الحكومي.

2- وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق برنامج الحكومة الالكترونية على النظام المحاسبي الحكومي لمنظومة العمل الإداري.

سادسا أهمية الدراسة: -

يستمد البحث أهميته من خلال توضيح الآتي: -

1- أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم الخدمات
الحكومية والتحول الى مفهوم الحكومة الالكترونية والتعرف على متطلبات تطبيقها.

2- التعرف على تطبيق برنامج الحكومة الالكترونية على أهداف ومقومات النظام المحاسبي الحكومي في منظومة العمل الإداري

سابعا متغيرات الدراسة:

يشمل البحث على متغيرين هما: -

1- **المتغير المستقل:** برنامج الحكومة الالكترونية بأبعاده الثلاثة وهي التكنولوجية والتنظيمية والإدارية.

3- **المتغير التابع:** النظام المحاسبي الحكومي مقومات وأهداف النظام.

ثامنا منهج االدراسة: -

يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي، حيث يتم تحليل واستقراء العديد من الكتابات والدراسات العربية والأجنبية التي تناولها الأدب المحاسبي حول مفهوم ماهية الحكومة الالكترونية، ومدى أهميتها للجهات الإدارية الحكومية، ومدى أهميتها الإدارية الحكومية لزيادة كفاءة وفعالية الأداء، والتعرف على الصعوبات التي تواجه التطبيق، وأثر تطبيقها على مقومات النظام المحاسبي الحكومي. وسيعتمد البحث أيضاً على المنهج الاستنباطي في استنتاج بعض العلاقات التي تربط بين برنامج الحكومة الالكترونية وتأثيرها على النظام المحاسبي الحكومي.

خطة الدراسة: -

لتحقيق الهدف من هده االدراسة واختبار صحة فرضيته سيتم تقسيمة الى: -

المحور الثاني:- الإطار النظري للدراسة

1- مفهوم الحكومة الالكترونية ومتطلبات تطبيقها.

2- أبرزا أثر تطبيق الحكومة الالكترونية على النظام المحاسبي الحكومي في منظومة العمل الإداري.

المحور الثالث:- الإطار العملي للدراسة

يختص هذا الجزء من البحث باستعراض تفاصيل الدراسة الميدانية

المحور الرابع: - نتائج وتوصيات الدراسة

المراجع

حدود لدراسة: تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

1- **حدود موضوعية:** - لن يتم التعرض لأثر تطبيق برنامج الحكومة في الدراسة، ولكن تم التعرض لأهميته في الجهات الإدارية الحكومية في ظل نصيف برنامج الحكومة الالكترونية.

2- حدود زمنية: أجريا هده الدراسة في سنة 2026م.

3- حدود مكانية: التعرف على آراء واتجاهات بعض المهتمين بالنظام المحاسبي الحكومي وتطبيق برنامج الحكومة الالكترونية بالوحدات الادارية الحكومية.

من محاسبين ومراقبين ماليين بالوحدات الحكومية الليبية المتمثلة في هذا الدراسة بالمستشفيات العامة التابعة لوزارة الصحة والخاضعة لرقابة وإشراف الحكومة الليبية في المنطقة الغربية.

المحور الثاني: الإطار النظري للدراسة

تمهيد: -

في ظل الحكومة الالكترونية تتهاوى فلسفة "البيروقراطية المركزية " لتتحول إلى نموذج مفتوح يتمثل بحكومة نقطة اهتمامها وارتكازها هو المواطن Citi Zen- Contred Goverment

ففي كل منطقة من مناطق العالم من الدول الناحية إلى الدول الصناعية المتقدمة تضع الحكومات المعلومات الخاصة بها على مواقع الكترونية الخاصة الحكومية، وتستخدم الآلية الإلكترونية مواقع لتبسيط العمليات التي كانت معقدة من قبل وتتفاعل الكترونيا مع مواطنيها.

ويعتبر النظام المحاسبي الحكومي من الأنظمة المحاسبية الملزم بتوفير المعلومات المالية وغير العالية عن الأنشطة والعمليات الحكومية بالشكل الذي يحقق أغراض مستخدميها وخاصة الوحدات الإدارية الحكومية.

وسيناقش هذا الجزء من البحث الموضوعات الخاصة بسيطة الحكومة الالكترونية ومتطلبات تطبيقها. أثر تطبيق برنامج الحكومة الا الكترونية على النظام المحاسبين الحكومي في منظومة العمل الإداري من خلال

العناصر التالية: -

العنصر الأول مفهوم الحكومة الالكترونية ومتطلبات تطبيقها. العنصر الثالث – أثر تطبيق برنامج الحكومة الالكترونية على النظام المحاسبي

الحكومي في منظومة العمل الإداري

العنصر الأول: - مفهوم الحكومة الالكترونية ومتطلبات تطبيقها.

ان التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وظهور التعاملات الالكترونية ووسائل الدفع الالكتروني وأنشاء شبكة الانترنت دراسة مفهوم الحكومة الالكترونية أساسا ضروريا لفهم البيئة الحديثة للنظام المحاسبي وأثره على مقومات النظام المحاسبي الحكومي.

أولاً: مفهوم الحكومة الالكترونية: –

نظراً لأهمية برنامج الحكومة الالكترونية وتأثيره على كثير من مجالات العلوم والمجالات التطبيقية، فقد تقدمت الكتابات في هذا المجال في بداية القرن الحادي والعشرين؟ ونتيجة لتعدد هذه الكتابات ظهرت العديد من التعريفات. لمصطلح الحكومة الالكترونية ومن أهمها: (عقل، 2005).

- الحكومة الالكترونية هي " الانتقال من مفهوم تكنولوجيا المعلومات إلى مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- الحكومة الالكترونية مشروع يهدف الى توصيل الخدمات. للمتعاملين في أماكن تواجدهم بالشكل والأسلوب المناسب. وبالسرعة والكفاءة المطلوبة وايجاد طرق أفضل لمشاركتهم في العملية التنفيذية "
- أما الاتحاد الأوربي فقد عرفها "عملية اندماج" لتقنيات المعلومات والاتصالات في الإدارات العامة والتي تتطلب. التغير في التنظيم الاداري وتتطلب مهارات جديدة لتقديم وتحسين الخدمات الحكومية (طه، 2012)
- من رقمنه الخدمات العامة ورفع كفاءة الإدارة لتقديم الخدمات للمواطنين وحل أي مشكلات
- وقد عرفها البنك الدولي إلى "إنها هي استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لتحقيق الإصلاح من خلال تسريع عملية الشفافية، وتقريب المسافات، وإزالة العوائق. وإعطاء الفرصة للمواطنين للمشاركة في كافة مراحل العملية. السياسية والقرارات المتعلقة بها والتي تؤثر على نواحي حياتهم المختلفة ". (http://www1.worldbunk.org/ Publicsectorlegov/definition.ntm)

من كل هذه التعريفات يمكن تحديد مجموعة من الخصائص لبرنامج الحكومة الإلكترونية على النحو التالي: – (طه، 2012)

1– برنامج للإدارة العامة والمحلية يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

2– برنامج يقلل وقت تقديم الخدمات الحكومية.

3– برنامج تداول باستخدام التبادل الإلكتروني للمسندات (EDI) والبريد الإلكتروني (EM) والتحويلات الالكترونية للأموال (EFT)

4– برنامج يؤدى إلى مكينة الوظائف الإدارية الحكومية.

5– برنامج يؤدى إلى تقليل التعقيدات والإجراءات في تقديم الخدمات الحكومية.

مما سبق ومن كل هذه الخصائص يمكننا تعريف الحكومة الالكترونية على أنها:

برنامج يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع عمليات الجهات الإدارية الحكومية الخاصة بتقديم الخدمات الحكومية وتأدية الوظائف والأنشطة الإدارية الحكومية من خلال تداول البيانات والمستندات والأموال بشكل الكترونى مما يؤدى الى تخفيض الوقت والتكلفة وزيادة جودة الخدمات الحكومية "

ثانياً: – أهداف الحكومة الالكترونية

تسعى الحكومة إلى تحقيق فعالية عالية في تقديم خدماتها للمواطنين، وتحقيق فعالية في تبادل الأنشطة والمعلومات بين أجهزتها ومؤسساتها، حيث تعتبر الحكومة الالكترونية.

وسيلة لتحقيق الكثير من الأهداف منها: – (إحسان 2022).

1– تجميع كافة الأنشطة والخدمات المعلوماتية والتفاعلية، والتبادلية في موضع واحد هو موقع الحكومة الرسمي على شبكة الإنترنت.

2– تحقيق حالة اتصال دائم بالجمهور (24 ساعة في اليوم – 7 أيام في الأسبوع – 365 يوم من السنة، فلا هناك مجال للإجازات والعطلات الرسمية أي تأمين كافة الخدمات الحكومة على الخط.

3– تحقق سرعة وفعالية الربط والتنسيق والأداء والانجاز بين والوحدات الحكومية ذاتها ولكل منها على حدة.

4– تحقق مبدأ المساءلة لتوافر امكانية التحديث الفوري للبيانات مما يسهل عملية المراقبة والمتابعة بدقة وسهولة التعرف على الطرف الذي تقع عليه مسئولية كل عنصر من البيانات ومحاسبته.

5– تحسين مستوى أداء الخدمات الحكومية وسهولة الوصول إليها وتفادى الأخطاء اليدوية التي كانت قد تحدث عند تأدية الخدمة بالطرق التقليدية (الطعامنة 2004).

6– تحقيق وفرة في الاتفاق في كافة العناصر بما فيها. نشطة الحكومية ذات المحتوى تحقيق عوائد أفضل من الأنشطة الحكومية ذات المحتوى الإخباري.

7– تحقيق مبدأ الشفافية والعدالة والمساواة في المعاملة، حيث يتم تقديم نفس الخدمة بنفس التكلفة والدقة والجودة في وقت واحد (حسان واخرون 2024)

ثالثاً: مزايا تطبيق برنامج الحكومة الالكترونية: –

ان مزايا وفوائد تطبيق برنامج الحكومة الإلكترونية لا تختلف باختلاف درجة نمو الدول بل هي نفسها بالنسبة للدول المتقدمة، والدول سائر النمو، بالإضافة إلى أن تطبيقها يمنح العديد من الفوائد للمواطنين، شركات الأعمال، والمجتمع ككل. ولعل **من أبرز المزايا ما يلي:** (جوغى ، وآخرون 2020)

1- القضاء على الفساد المالي والإداري والرشوة والبيروقراطية والمحسوبية والتزوير واستغلال النفوذ والاهمال والأخطاء اليدوية.

2- كسر الحواجز الجغرافية وحصول المواطن على الخدمة في آي مكان وآى وقت.

3- تمكين المواطنين من التعامل مع منظومة الحكومة الالكترونية مما يحقق فكرة المواطن الالكتروني E. citizen الذي. لديه القدرة على التعامل مع الانترنت والحصول على كافة الخدمات الكترونية، وبالتالي تقليل مشاكل الازدحام.

4- تمكين الوحدات الحكومية من النشر الإلكتروني للتشريعات وقوانين العمل والاقامة وتنفيذ إجراءات الشراء الحكومي مع القطاع الخاص الكترونيا، يؤدى لسهولة الإجراءات المتبعة في المناقصات والمزايدات وسهولة الاستيراد والتصدير وسهولة أداء المدفوعات المترتبة على التعاقد على التوريدات بواسطة النقود الالكترونية المقبولة عالمياً مما يؤدي إلى تشجيع المشتريات الحكومية (Nahed, 2009)

5- سهولة التخلص من المخزون الراكد بسرعة وبتكلفة أقل عن طريق المزادات التي يمكن عرضها على الأنترنت (2024، Nahed).

6- تمكين الوحدات الحكومية من الرقابة الالكترونية المباشرة على الخدمات الحكومية المقدمة للجمهور مما يسهل معرفة المقصرين في العمل ومحاسبتهم.

7- إمداد الوحدات الحكومية بفتوات اتصال جديدة لتحيق التواصل مع المواطنين عن طريق تقديم الخدمات والمعلومات عبر شبكة الانترنت والهواتف المحمولة. وأجهزة الصراف الالي (سيد، 2023)

8- تغيير صورة الوحدات الحكومية من الصورة التقليدية التي تعتمد على عدد كبير من العمال وانشاء مباني ضخمة واستخدام هياكل تنظيمية الى الصورة الالكترونية التي تحتاج الى هيكل تنظيمي رقمي وعمالة أقل دون تقيد بوجود مواقع جغرافية أو مباني كبيرة الحجم (داليا، 2024).

رابعا: سلبيات تطبيق برنامج الحكومة الالكترونية: - تتمثل سلبيات تطبيق برنامج الحكومة الالكترونية فيما يلي: (عبد الوهاب، 2024).

مشكلة البطالة

قد يؤدى الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى الاستغناء عن بعض الموظفين العاملين في الجهات الإدارية الحكومية مما يؤثر على سوق العمالة والطلب عليها.

2 مشكلة انعدام العلاقات الاجتماعية: -

يؤدى الاعتماد التكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى ضعف فرص الاتصال بين المواطنين مما يؤثر على العلاقات الاجتماعية.

3- مشكلة السرية: يؤدي تطبيق برنامج الحكومة الالكترونية إلى عدم الحفاظ على خصوصية حياة المواطنين، حيث تحتوي قواعده البيانات على أسماء المواطنين وعناوينهم ووظائفهم وحالتهم الاجتماعية والصحية، مما قد يعرضهم يعرض للمخاطر.

خامساً: التحديات التي تواجه تطبيق برنامج الحكومة الالكترونية: - هناك عدة تحديات تعترض تنفيذ برنامج الحكومة الالكترونية تتمثل في: -(حسان واخرون، 2024)

1- وسائل السداد الإلكتروني لا تناسب فكر الدول النامية.

2- مقاومة العاملين للتغير والخوف من فقد وظائفهم.

3- ضعف برامج التوعية الإعلامية المواكبة لتطبيق برنامج الحكومة الالكترونية.

4- عدم ملائمة الأنظمة واللوائح الحكومية الحالية لتطبيق الحكومة الالكترونية.

5- نقص التدريب والتأهيل لدى العاملين بالحكومة.

6- حرص الموظفون على التمسك بالسلطة والانفراد باتخاذ القرارت .

7- نقص الإمكانيات المادية اللازمة لتطبيق الحكومة الالكترونية.

8- احتمال تعرض الموقع للتخريب والتدخل للتحويل أو التلاعب او تسريب البيانات.

وللتغلب على هذه التحديات يجب توافر عدة متطلبات يجب توافر عدة متطلبات لتطبيق الحكومة الالكترونية.

الالكترونية سادساً: متطلبات تطبيق برنامج الحكومة: -

إن التحولات التكنولوجية التي فرضتها العولمة أدت. لتغيير هيكل العمليات والمعاملات والإجراءات والمهام.

واتخاذ القرارات، ومعايير الأداء وامتداد أوقات الخدمة / إلى خارج التوقيتات الرسمية للعمل فهناك بعض الخدمات الالكترونية تمتد على مدار 24 ساعة وفى اي وقت، مما يتيح. للمواطنين سهولة انجاز معاملاتهم دون حواجز الوقت والمكان. ولكي تحقق الحكومة الالكترونية أهدافها يجب توافر عدة متطلبات تكنولوجية وتنظيمية وإدارية وقانونية وبشرية تتلخص في الآتي: (مطاحن، 2009)

1- متطلبات قانونية: -

حيث يجب توافر عن طريق تشريعات طبيعة الحكومة الالكترونية عن طريق اجراء تعديلات شرعية منها: (عقل، 2005) يجب اعطاء مشروعية للأعمال الالكترونية وتحديد مساحتها ومحرماتها والعقوبات على جرائمها.

*يجب اعطاء مشروعية لإثبات الشخصية الكترونياً.

*يجب إعطاء مشروعية لاستعمال الوثائق الالكترونية واعتمادها من المحاكم يدلا من الوثائق الورقية.

*يجب إعطاء مشروعية للشراء والبيع الالكتروني بدلا من العطاءات التي تتطلب تسليم الظروف المحتومة في وقت محدد.

*يجب إعطاء مشروعية لاعتماد التوقيع والختم الرقمي واعتماد البريد الكتروني وحمايته من التزوير.

* مرونة اللوائح والقوانين حتى تستقبل كل ما يستجد من تقنية وتحديث وتطوير.

2- متطلبات تنظيمية: -

تتمثل في إعادة هندسة السياسات الوطنية والتشريعية والتنظيمية عن طريق: - (الخصاونة، 2010)

*إزالة العوائق الاجتماعية والثقافية أمام التحول إلى المجتمع المعلوماتي

*وضع إطار قانوني لتعزيز الثقة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأعمال التجارية الالكترونية.

3 متطلبات البنية الأساسية: -

تتعمل في البنية التحتية الأساسية التكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكون عن طريق: (سيد 2023).

*تقليص الفجوة الرقمية الناتجة عن عدم مسايرة المكيل. المالي والإداري للدولة مع التطور في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

* بناء شبكة اتصالات حكومية قوية تسمح بتبادل المعلومات. والوثائق بسرعة وبدقه وبسرية وبأمان وتساعد في تقديم خدمات الاتصالات عبر الأقمار الصناعية.

4 متطلبات البنية المعلوماتية: -

وتقتضي البنية المعلوماتية تطبيقات تكنولوجيا المعلومات. والاتصالات عن طريق: (حسان، 2024) وضع معايير للحكومة الإلكتروني.

تطوير تطبيقات وأدوات المحتوى الإلكتروني.

* قواعد البيانات الاقتصادية.. أتمتة الإجراءات الحكومية وتوفير معلومات

أتمتة الاجراءات الحكومية وتوفير معلومات عالية الدقة.

ميكنة النظم المالية كالموازنات.

والمشتريات والمخازن.

نظم تبادل البيانات والمعلومات والوثائق بين الوحدات الحكومية الكترونية.

3- متطلبات تنمية الموارد البشرية: - (David Gichoya 2005) يتطلب ذلك تطوير الطاقة البشرية وتوفير عناصر بشرية مؤهلة من خلال التعليم والتدريب، وذلك لأن المجتمع. المعلوماتي يساعد من تحقيق منافع اقتصادية واجتماعية وتحسين نوعية الحياة وتحسين فرص العمل.

العنصر الثاني: - أثر تطبيق برنامج الحكومة الالكترونية على النظام المحاسبي الحكومي في منظومة العمل الإداري.

إن المحاسبة الحكومية تعكس النظام الإداري للدولة، وأنا الإطار الفكري يضم المفاهيم والمبادئ المحاسبية التي تحكم النظام المحاسبي الحكومي، وباعتبار أن الإطار الفني للمحاسبة يضم مراحله الثلاثة المعروفة وهم مرحلة المدخلات ومرحلة التشغيل ومرحلة المخرجات، فإنه من المتوقع حدوث تغيير جوهري في جميع المراحل الثلاثة (جبالي واخرون، 2002).

وحيث أنه في ظل استخدام الحاسبات الإلكترونية سوف تتم التخلص من المستندات الورقية، واثبات واتساق معالجة العمليات، وتوحيد الواجبات بشكل متكرر ضمن النظام والفحوصات المستقلة للأداء تصبح غير ممكنة، مع سهولة تصميم التقارير المحاسبية.

ولذلك يهدف هذا الجانب من الجانب من البحث إلى دراسة أثر تطبيق برنامج الحكومة الالكترونية على أهداف ومقومات النظام المحاسبي.

أولاً: - أثر تطبيق برنامج الحكومة الالكترونية على أهداف ومنهج النظام المحاسبي الحكومي.

إن النظام المحاسبي الحكومي ما هو الامجموعة من الإجراءات التي يجب إتباعها لتسجيل وتبويب وتلخيص العمليات المالية التي تحدث في مراكز النشاط الحكومي لخدمة اعراض النظام وإعداد التقارير المطلوبة، أو هو النظام الذي تطبقه الوحدات.

الإدارية الحكومية لتحقيق الرقابة على نشاط هذه الوحدات والتقرير عن الاستخدامات والموارد مع خدمة أغراض التخطيط ووضع الموازنة العامة للدولة.

1- أثر تطبيق برنامج الحكومة الالكترونية على أهداف النظام المحاسبي الحكومي

تطورت أهداف المحاسبة الحكومية ليصبح أحد أهدافها حماية وخدمة المواطنين ورفع مستوى الرفاهية لهم ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال برامج مصممة بدقة وعناية فائقة وبالتالي يصبح أداء الوحدات الحكومية مرتبطة بأهداف تسعى لتحقيقها ويصبح مديري الوحدات الحكومية مسئولين عن تحقيق هذه الأهداف ومتابعة تنفيذ البرامج المرتبطة بها وتمتد هذه المسئولية لتشمل إمكانية تحقيق الأهداف بأقل قدر من التكاليف، وتتمثل أهداف النظام المحاسبي الحكومي في (رشيد، 2008)

أ- الرقابة المالية على تحقيق الموارد المقدرة والموازنة ومتابعة تحصيلها.

ب- الرقابة المالية قبل الصرف في حدود اعتمادات وأغراض الموازنة.

ج- ترشيد الانفاق على نحو يكفل فاعلية النفقات العامة في تحقيق اهداف الموازنة.

هـ- إظهار نتائج تنفيذ الموازنة العامة للدولة.

د- توفير البيانات والمعلومات لتحديد المراكز المالية ورسم السياسات واتخاذ القرارات.

والمقارنة هذه الأهداف في ظل تطبيق الحكومة الإلكترونية.

يتضح أن التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية في الوحدات الإدارية الحكومية لن يغير من طبيعة هذه الأهداف، ولكنه تؤدى إلى زيادة قدرة النظام المحاسبي على تحقيقها بكفاءة وفعالية.

2- أثر تطبيق برنامج الحكومة الإلكترونية على المنهج المحاسبي الحكومي: - يقصد بالمنهج المحاسبي الخطوات اللازمة لتحويل التحويل البيانات المحاسبية إلى المعلومات المحاسبية لتحقيق الهدف الرئيسي. للنظام المحاسبي، وفي ظل تطبيق برنامج الحكومة الالكترونية واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن يؤثر على المنهج المحاسبي على النحو التالي: -

أ. دمج خطوات الدورة المحاسبية وتنفيذها معاً.

ب - اختلا في طريقة تسجيل ومعالجة وحفظ وتخزين البيانات؟ حيث يتم التسجيل والتخزين على وسائل الكترونية من خلال النهايات الطرفية (عبد اللاه، 2007). **ثانيا: - أثر تطبيق برنامج الحكومة الا الكترونية على مقومات النظام المحاسبة الحكومي.**

* يعتمد النظام المحاسبي الحكومي على مجموعة من المقومات. أو الركائز الرئيسية التي تمكنه من تحقيق أهدافه. وانه يمكن توضيح أثر تطبيق الحكومة الالكترونية على مقومات وركائز النظام المحاسبة الحكومي (الوحدة المحاسبية، أساليب اعداد الموازنة العامة، أساليب القياس المحاسبة، التقارير المالية، نظم الرقابة الداخلية) كما يلي: -

1- أن الإطار الفكري يضم المفاهيم والمبادئ المحاسبية التي تحكم النظام المحاسبة الحكومي، ولن يحدث بها تغيرات حيث ستظل ثابتة سواء استخدم الحاسب الالكتروني في منظمات تهدف إلى تحقيق الربح أو لا تهدف إلى تحيق الربح

(جبالي وآخرون، 2002)

2- باعتبار أن الإطار الفني للمحاسبة يضم مراحله الثلاثة المعروفة وهم مرحلة المدخلات ومرحلة التشغيل ومرحلة المخرجات حيث أنه في ظل استخدامات الحاسبات الالكترونية سوق يتم التخلص من المستندات الورقية، واثبات واتساق ومعالجة العمليات.

3- الموازنات وإعدادها سواء كانت جارية أو رأسمالية: -ستساعد خاصة بأعداد الموازنات، فان وجود برامج جاهزة أكثر بالتوجيه هو استخدام نظام جديد لأعدادها، مع الأخر بنظام موازنة البرامج الأداء والتي دعا إلى تطبيقها الكثير من الباحثين حديث ستساعد كثير من عمليات تخطيط ورقابة الموازنة العامة للدولة.

4- نظم الرقابة الداخلية وأنظمة الضبط الداخلي: إن تطبيق الحكومة الالكترونية أدى إلى تغير بيئة العمل الحكومي وازدياد المخاطر المرتبطة بالأداء الحكومي، حيث اختفاء مسار عملية التدقيق إضافة إلى الحاجة إلى توفير برامج تخصص الرقابة السابقة للصرف والرقابة اللاحقة والى تحتاج إلى توفير برامج متخصصة اضافة إلى توفير ضوابط رقابة داخلية وحماية سلامة المعلومات ويجب تأهيل العاملين في أجهزة الرقابة المالية على إجراءات الرقابة اللازمة سواء الرقابة المالية أو رقابة الأداء.

التقارير الدورية يجب أن تساعد التقارير المالية الدورية في تقويم مستوى الخدمات التي يمكن تقديمها بواسطة الوحدات الحكومية وقدرتها على مقابلة التزاماتها عند استحقاقها، وذلك عن طريق توفير معلومات عن حالتها ومركزها المالى (عقل 2005)

وبناء على ما تقديم فإنه يمكن تحديد أثر تطبيق الحكومة. الالكترونية على مقومات أو ركائز النظام المحاسبي الحكومي كما يلي: -

(حسان وآخرون، 2024)

أ- المدخلات:

على الرغم من أن نظام المحاسبة الحكومية يشتمل ويحتوي على عدد من المسندات الخاصة بالمصروفات وغيرها من المدفوعات والايرادات وغيرها من المقبوضات وبعض المستندات الخاصة الا انه يقرر الفكر المحاسبي بأن العمل المحاسبي في ظل استخدام الحاسبات الإلكترونية لتشغيل النظام المحاسبي بأن العمل المحاسبي الله ثم بلا أوراق أي أن المشدات الورقية المستخدمة للأثبات والتوثيق لن. يكون لها وجود، حيث سيتم اشتيد الها بمستنداتها الكترونية فالعملية المحاسبية

ستعجل وتعالج بعد مرحلة المدخلات دون مستندات أو أوراق، ولذلك يجب مراعاة توافق النظام في تلك المرحلة مع التحقق السريع طرحه مدخلات البيانات عن طالبي الخدمة الحكومية وكافة الحسابات المتر المرتبطة بالنشاط الحكومي.

ب مرحلة التشغيل: –

سيكون لقواعد البيانات دور كبير وهام في حوسيه النظام وعليه تلك المرحلة، إذ يمكن أن يعتمد على عدد من الملفات المادية والمنطقية التي تستهدف ترتيب سجلات الحاسب على الوسائط المستخدمة للتخزين، وقد عرف في هذا المجال الملف الرئيسي Master file.

وملف العمليات Transations file وغيرها من الملفات الأخرى وبالتالي قبل الالكتروني للبيانات سيكون من أهم الملامح الرئيسية للتشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبة لأغراض توفير المعلومات المحاسبية نظام الملفات في مقابل نظام قاعدة البيانات (طه، 2012).

ج_ مرحلة المخرجات: –

تعد مخرجات النظام المحاسبي الحكومي. في صورة التقارير المالية الكافة أنواعها وحسب فتراتها الزمنية المتعارف عليها في النشاط الحكومي وفي إطار التطوير المنشود لها لإحدى الركائز الأساسية للنظام تمام هي طبقاً لما أشارت عليه المنظمات المهنية والعملية بأن أن هذه هدفها هو توفير المعلومات المحاسبية لكافة المستخدمين لماء تعرض اعلامهم عن انجازات الحكومة والالتزامات المستقبلية. وفي ضوء التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبة وفي ضوء تطبيق الحكومة الالكترونية المحاسبي الحكومة الإلكتروني، والقول في التقنية الكاملة النظام المعلومات فإنه بتقارير التخفيض التدريجي عن كافة التقارير. المالية المطبوعة واحة الها بتقارير مالية مرئية على شاشات الحاسب الإلكتروني أن محفوظة على وسائط التخزين الحديثة لهذا القرض مثل الاسطوانات المدمجة CD أو الأشرطة المغنطة خارج الذاكرة الرئيسية للحاسب (المحبوب، 2017)

عناصر النظام المحاسبي الحكومي	النظام التقليدي	النظام الالكتروني

المجموعة المستندية	– مستندات داخلية وخارجية يتم استيفائها بدويا – تشغيل حيز كبير من الحفظ والتخزين لكثرة عدد النسخ المتداولة فيها – تستلزم جهود كبير لأعدادها وتحتاج لتأشيرات وتوقيعات متعددة.	– تأخذ شكل ذاكرة الحاسب أو الاقراص المدمجة او memory card او flash – تحتفظ بها في حيز ضيق لاخفاض عدد المستندات التي يمكن الاحتفاظ بها – يتم اختصار الدورة المستندية والتوقيعات والتأشيرات المتعددة. – تأخذ شكل نماذج الكترونية تتضمن بيانات مهيكلة تستخدم في إدراج البيانات لعناصر النظام.
المجموعة الدفترية	– تأخذ شكل مجلدات كبيرة الحجم. – يتم تسجيل من المستند الى دفتر اليومية أو الأستاذ مباشرة.	– تتمثل في مجموعة من النماذج وقواعد البيانات. – قد تدمج المجموعة الدفترية مع المجموعة المستندية.
التقارير	تتخذ التقارير اشكال معينة لا تتمتع التقارير ببقية من الجهات الخارجية. تعد على فترات دورية محددة بالنظام.	يتم اعداء التقارير وعرضها على الحاسب –تعتبر جميع المخرجات من المعلومات تقارير يمكن الاستعانة بها في اتخاذ القرارات – تعد التقارير على فترات متقاربة مما يساعد على حل المشكلات في الوقت المناسب تكون التقارير المعدة باستخدام الحاسب لإلكتروني تتمتع ببقية المتعاملين الخارجيين
الإجراءات	– تتم الاجراءات ببطء – يتم	تتم الاجراءات بسرعة ودقة عن طريق الدائرة الالكترونية –يتم التسجيل في السجلات والترحيل الي دفاتر
دليل الحسابات	–تستخدم مختلف الحروف والرموز والارقام في العداد دون قيود. –أهميته النسبية محددة	تستخدم الرموز التي تتمشى مع لغة الحاسب المستخدم. –يتضمن الدليل التعليمات والاوامر والبرامج المعدة للمشاكل المختلفة.

المنهجية والإجراءات (Research Methodology)

تعتمد هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لاستقصاء أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية كمتغير مستقل على النظام المحاسبي الحكومي كمتغير تابع. ويهدف هذا الفصل إلى عرض الإطار الإجرائي للدراسة من حيث تحديد المجتمع والعينة، وبناء الأداة، ومعالجة البيانات إحصائياً.

1. منهج الدراسة (Research Approach)

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الدراسات المحاسبية التي تسعى لتوصيف المتطلبات التقنية والإدارية، وتحليل انعكاساتها على المقومات المستندية والدفترية والتقارير المالية في الوحدات الحكومية.

2. مجتمع وعينة الدراسة (Population and Sample)

يتمثل مجتمع الدراسة في الكوادر المهنية (محاسبين، مدراء ماليين، رؤساء أقسام) في الوحدات الحكومية بالمستشفيات الحكومية التابعة لوزارة الصحة. وقد تم سحب عينة [عشوائية/قصدية] لجمع البيانات الأولية، مع مراعاة التنوع في المؤهلات العلمية وسنوات الخبرة لضمان تمثيلية النتائج.

3. أداة الدراسة (Research Instrument)

تم تطوير استبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، صُمم في جزأين؛ الأول للبيانات الديموغرافية، والثاني لقياس محاور الدراسة (متطلبات ومزايا الحكومة الإلكترونية، وأثرها على مقومات النظام المحاسبي). تم التحقق من الصدق الظاهري (Face Validity) عبر عرضها على محكمين مختصين، والثبات (Reliability) باستخدام معامل ألفا كرونباخ.

4. الأساليب الإحصائية (Statistical Methods)

لمعالجة البيانات واختبار الفرضيات، تم استخدام برنامج (SPSS) لتطبيق الأساليب التالية:

•الإحصاء الوصفي: (المتوسطات، الانحرافات المعيارية) لترتيب أهمية الفقرات.

•معامل ارتباط بيرسون: لقياس قوة العلاقة بين الحكومة الإلكترونية والنظام المحاسبي.

•تحليل الانحدار الخطي (Regression): لقياس مدى تأثير الحكومة الإلكترونية في والنظام المحاسبي

•الخصائص الديموغرافية للعينة:

جدول يوضح التوزيع حسب (المؤهل، التخصص، سنة الخبرة، المسمى الوظيفي)

		التكرارات	النسب المئوية
المؤهل العلمي	جامعي	23	%69.7
	ماجستير	10	%30.3
المجموع		33	%100
التخصص	محاسب	17	%51.5
	اداري	8	%24.2
	أخري	8	%24.2
المجموع		33	%100

سنوات خبرة	اقل من 5 سنوات	7	%21.2
	من5–9 سنوات	11	%33.3
	من 10–15سنوات	15	%45.5
المجموع		33	%100
المستوي الوظيفي	مدير إدارة	6	%18.2
	رئيس قسم	15	%45.5
	موظف	12	%36.4
المجموع		33	%100

تُظهر البيانات الإحصائية لعينة الدراسة تنوعاً مهنياً وأكاديمياً يعزز من موثوقية النتائج؛ حيث يشكل الحاصلون على المؤهلات الجامعية 69.7%والعليا (ماجستير) نسبة 30.3% من العينة، ومن الناحية التخصصية، يمثل المحاسبون الكتلة الأكبر بنسبة 51.5%، وهو ما يضمن دقة التقييم الفني لأثر الحكومة الإلكترونية على الدورة المستندية والمقومات المحاسبية.

أما من حيث الخبرة العملية، فإن 45.5% من العينة يمتلكون خبرة تمتد ما بين (10–15 سنة)، وهي فئة عاصرت الانتقال من النظم الورقية إلى الأنظمة الإلكترونية، مما يمنح أحكامهم عمقاً تحليلياً مقارناً. ويعزز التوزيع الوظيفي هذا الاتجاه، حيث يشغل 63.7% من المشاركين مناصب قيادية (مدير إدارة ورئيس قسم)، وهي الفئات المسؤولة عن اتخاذ القرارات المالية والإشراف على تنفيذ برامج الحكومة الإلكترونية، مما يضفي على إجاباتهم صبغة واقعية وعملية تتسق مع أهداف الدراسة.

ثبات الأداة:

تم التحقق من الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha). تُظهر النتائج أن معامل الثبات للمحور الأول بلغ (0.970)، وللمحور الثالث (0.719)، وهي قيم ممتازة وتتجاوز الحد الأدنى المقبول إحصائياً (0.70)، مما يؤكد اتساق الفقرات وقدرتها على قياس المتغيرات المحاسبية بدقة.

أما المحور الثاني (مزايا تطبيق الحكومة الإلكترونية)، فقد سجل معامل ثبات (0.567). وعلى الرغم من كونها قيمة متوسطة، إلا أنها تُعد مقبولة في البحوث الاستكشافية التي تتناول ظواهر تقنية حديثة في بيئات حكومية نامية، حيث تتفاوت آراء العينة بناءً على مستوى التطبيق الفعلي للمزايا الرقمية في وحداتهم الإدارية. وبشكل عام، فإن معامل الثبات الكلي للاستبانة يعكس درجة عالية من الموثوقية وصلاحية الأداة لتعميم النتائج.

والجدول (..) يبّين معامل الثبات لأبعاد الاستبانة حسب مقياس كور نباخ ألفا

المحاور	عدد الفقرات	كور نباخ ألفا
متطلبات الحكومة الالكترونية	5	0.97
مزايا تطبيق الحكومة الالكترونية	4	0.567
أهداف ومقومات النظام المحاسبي	10	0.719

التحليل الوصفي للاستبانة:

يُعد التحليل الوصفي خطوة أساسية لفهم خصائص البيانات المجمعة قبل الانتقال إلى التحليلات الاستدلالية. في هذا القسم، سيتم عرض وتحليل المتوسطات الحسابية (Mean)، والانحرافات المعيارية (Standard Deviation)، ومعاملات الالتواء (Skewness)، والتفرطح (Kurtosis) لكل محور من محاور الدراسة. تُقدم هذه المؤشرات حول اتجاهات إجابات أفراد العينة ودرجة تشتتها.

جدول رقم (X): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحاور

المحور	المتوسط الحسابي (Mean)	الانحراف المعياري (Std. Deviation)	الالتواء (Skewness)	ألتفرطح (Kurtosis)
متطلبات الحكومة الالكترونية	3.964	.3757	-1.918	3.727
مزايا تطبيق الحكومة الالكترونية	3.7348	.5581	-.473	.337
أهداف ومقومات النظام المحاسبي	3.655	.5154	_.877	.568

حققت جميع محاور الدراسة متوسطات حسابية تزيد عن (3.5)، مما يشير إلى درجة موافقة "مرتفعة" من قبل عينة الدراسة على أهمية متطلبات الحكومة الإلكترونية وأثرها في تطوير النظام المحاسبي. تصدر محور "متطلبات الحكومة الإلكترونية" المرتبة الأولى بمتوسط (3.96)، مما يعكس وعياً محاسبياً وإدارياً عالياً بضرورة توفر البنية التكنولوجية والتشريعية (كالتوقيع الإلكتروني) كركيزة أساسية الحكومة الالكترونية.

تظهر قيم الانحراف المعياري انخفاضاً ملحوظاً (أقل من 1)، مما يدل على اتساق آراء أفراد العينة وتقارب وجهات نظرهم حول تأثير الحكومة الالكترونية على النظام المحاسبي الحكومي، وعدم وجود تشتت كبير في الإجابات.

تشير قيم الالتواء (Skewness) والتفرطح (Kurtosis) إلى وقوعها ضمن الحدود المقبولة إحصائياً (غالباً ما تُقبل القيم بين −2 و +2 في معظم المجلات العلمية لغرض التوزيع الطبيعي). هذا يؤكد ملاءمة البيانات لاستخدام الاختبارات الإحصائية المعملية (Parametric Tests) مثل ارتباط بيرسون وتحليل الانحدار الخطي لاختبار فرضيات الدراسة.

اختبار فرضيات الدراسة

بناءً على الأهداف المسطرة للدراسة، وفي ضوء النتائج التي أسفر عنها الإحصاء الوصفي وتأكيد صلاحية الأداة إحصائياً، يخصص هذا الجزء لاختبار الفرضيات التي تسعى إلى تحديد طبيعة العلاقة والأثر بين تطبيق برنامج الحكومة الإلكترونية والنظام المحاسبي الحكومي.

ولتحقيق ذلك، تم الاعتماد على حزمة من الاختبارات الاستدلالية المتقدمة، حيث تم التأكد أولاً من اعتدالية توزيع البيانات (Normality Distribution)، ومن ثم إجراء اختبار ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لتحديد قوة واتجاه العلاقة،

وتحليل الانحدار الخطي (Linear Regression) لقياس مدى التغير في المتغير التابع (النظام المحاسبي) الناتج عن المتغير المستقل (الحكومة الإلكترونية).

وتعتمد الدراسة في قبول أو رفض الفرضيات على مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، حيث يتم تفسير النتائج وفقاً للمعايير المحاسبية والإدارية ذات الصلة.

فروض البحث:

الفرضية الاولي: توفر علاقة ارتباط معنوية بين تطبيق برنامج الحكومة الالكترونية والنظام المحاسبي الحكومي

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، تم استخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لقياس قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرين. يوضح الجدول التالي نتائج الارتباط:

جدول رقم (X): نتائج معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين الحكومة الإلكترونية والنظام المحاسبي

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الارتباط (R)	مستوى الدلالة (Sig)	الاتجاه	النتيجة
النظام المحاسبي الحكومي	الحكومة الإلكترونية	.606**	0	طردي	دالة إحصائياً

تُظهر النتائج وجود علاقة ارتباط طردية (موجبة) بلغت قيمتها (0.606)، وهي تقع ضمن المدى (0.60 – 0.79)، مما يشير وفقاً للمعايير الإحصائية إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغيرين.

بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.000)، وهي أقل بكثير من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسات الاجتماعية والمحاسبية 0.05، بل إنها دالة حتى عند مستوى 0.01. وهذا يعني أن احتمال حدوث هذه العلاقة بالمصادفة شبه منعدم.

بناءً على ما تقدم، يتم قبول الفرضية الأولى للدراسة، مما يؤكد وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية بين الحكومة الإلكترونية والنظام المحاسبي الحكومي.

تُعزى هذه النتيجة إلى أن تطبيق برنامج الحكومة الإلكترونية يفرض بطبيعته تطويراً في ركائز النظام المحاسبي؛ فاعتماد التوقيع الرقمي والوثائق الإلكترونية (كما ورد في الاستبيان) يقلل من الفجوة الزمنية في تداول البيانات المالية، ويعزز من ترابط الوحدات الإدارية، مما ينعكس إيجاباً على جودة ومخرجات النظام المحاسبي الحكومي.

الفرضية الثانية: وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق برنامج الحكومة الالكترونية على النظام المحاسبي الحكومي لمنظومة العمل الإداري.

وللتحقق من مدى قدرة المتغير المستقل (الحكومة الإلكترونية) على التنبؤ بالتغيرات في المتغير التابع (النظام المحاسبي)، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression)، وتوضح الجداول التالية نتائج الاختبار:

جدول رقم (X): ملخص نموذج الانحدار (Model Summary)

النموذج (Model)	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R Square)	معامل التحديد المعدل (Adjusted R Square)	الخطأ المعياري للتقدير Std. Error (of the Estimate)
1	.661	.437	.399	.3995

a. Predictors: (Constant), مزايا تطبيق الحكومة الإلكترونية, متطلبات الحكومة الالكترونية

تشير قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (0.437) إلى أن متغير "الحكومة الإلكترونية" بأبعاده (المتطلبات والمزايا) يفسر ما نسبته (43.7%) من التباين الحاصل في تطوير "النظام المحاسبي الحكومي". وتعد هذه النسبة جيدة جداً في الدراسات المحاسبية، حيث تعني أن قرابة نصف التغيرات في جودة النظام المحاسبي تعود مباشرة للتحول الرقمي، بينما تعود النسبة المتبقية لعوامل أخرى.

بلغت قيمة (R) لنموذج الانحدار (0.661)، وهي تعكس وجود علاقة ارتباط قوية وإيجابية بين المتغيرات المستقلة والتابعة.

يشير انخفاض قيمة الخطأ المعياري للتقدير (0.399) إلى ارتفاع دقة النموذج في التنبؤ بالعلاقة بين متغيرات الدراسة.

تثبت هذه النتيجة إحصائياً أن الاستثمار في "مزايا" و"متطلبات" الحكومة الإلكترونية ليس مجرد تطوير تقني، بل هو محرك فعال يؤدي إلى إحداث تغيير جوهري في النظام المحاسبي. وهذا يدعم التوجه نحو "المحاسبة الرقمية" التي تتجاوز القيود الورقية التقليدية إلى نظم تداول بيانات فورية وأكثر دقة.

خاتمة الدراسة: النتائج والتوصيات

بناءً على التحليل الإحصائي المتقدم لبيانات الدراسة، تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات:

المحور الربع :- النتائج والتوصيات

أولاً: نتائج الدراسة

1. أثبتت الدراسة وجود علاقة ارتباط قوية وموجبة (R=0.606)، مما يعني أن النظام المحاسبي الحكومي لم يعد بمنأى عن التطورات التقنية، بل أصبح يتطور طردياً مع تزايد الاعتماد على تطبيقات الحكومة الإلكترونية.

2. كشف تحليل الانحدار أن "مزايا تطبيق الحكومة الإلكترونية" (مثل سرعة الإنجاز وترشيد الإنفاق) هي المحرك الأساسي والتأثير الأكبر على النظام المحاسبي، حيث ساهمت في تحويل الدورة المستندية من ورقية تقليدية إلى ملفات إلكترونية ذكية.

3. أدت الحكومة الإلكترونية إلى إعادة صياغة مقومات النظام المحاسبي، خاصة فيما يتعلق بظهور المستندات الإلكترونية ونظم التداول الرقمي، مما قلل من احتمالات وقوع الأخطاء البشرية وزاد من دقة التقارير المالية.

4-إن عمل نظم المعلومات المحاسبية الحكومية من خلال الحكومة الإلكترونية يتطلب الاهتمام بالكادر البشري المتمثل بالأفراد القائمين على عمل نظم المعلومات المحاسبية، وتطوير مهاراته المعرفية في مجالات استخدام أساليب تقنيات المعلومات لكي يكون مقدورة التعامل معها وتحقيق الفائدة عمل نظم المعلومات المحاسبية الحكومية.

5- الحكومة الالكترونية هي ليست مجرد تحويل نظام الحكومة ونظام العمل التقليدي إلى نظام الكتروني فقط وانما هي منظومة متشابكة ومتكاملة هدفها الوصول لجهاز إداري حكومي أكثر كفاءة وفاعلية وسرعة وعدالة ودقة في تقديم الخدمات العامة للمواطنين ورجال الأعمال.

ثانياً: توصيات الدراسة

بناءً على النتائج السابقة، توصي الدراسة بالآتي:

1. ضرورة الإسراع في إعطاء المشروعية القانونية المطلقة للتوقيع الرقمي والوثائق الإلكترونية أمام المحاكم والجهات الرقابية لتسهيل عملية المراجعة المحاسبية الإلكترونية.

2. تصميم برامج تدريبية متقدمة للمحاسبين في الوحدات الحكومية تركز على "نظم المعلومات المحاسبية الرقمية" وكيفية التعامل مع قواعد البيانات العلائقية بدلاً من السجلات الورقية.

3. الاستمرار في تحديث المتطلبات التكنولوجية والأمنية لضمان الاحتفاظ بنسخ إضافية آمنة من الملفات المالية، بما يضمن استمرارية العمل المحاسبي في حالات الطوارئ التقنية.

4. العمل على إلغاء التقارير المالية المطبوعة تدريجياً والاستعاضة عنها بتقارير "لحظية" (Real-time Reports) تُعرض عبر شاشات الحاسب، مما يدعم سرعة اتخاذ القرار المالي.

5 . يجب وضع معايير المحاسبية الحكومية فيما يتعلق بالقياس والتقرير المحاسبي وأن تكون تلك المعايير ملائمة للتطوير في نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني وتؤدي لتوفير معلومات مفهومة وموثوق فيها وأن تحل المشاكل المستمدة

المراجع:

1. محمد محمود الطعا منة، طارق الشريف، (2004 (الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي. المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

2. عبد الوهاب عبد الرؤوف، داليا أحمد. (2004(تأثير تطبيقات الحكومة المصرية عبر الهواتف الذكية على تحسين جودة خدماتها الموجهة إلى الجمهور. المجلة العلمية للعلاقات العامة والإعلان، العدد 27.

3. سيد عبد الرحمن. (2023(استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في بناء نظام معلومات محاسبي. مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد 4.

4. عبد الإله فراج عبد الرحيم. (2007(أساسيات المحاسبة والرقابة المالية في الوحدات الإدارية الحكومية. مكتبة كلية التجارة، جامعة أسيوط.

5. يونس حسن عقل. (2005(. الحكومة الإلكترونية وتأثيرها على النظام المحاسبي الحكومي. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة حلوان.

.6 Amin, N., et al. (2009). A Suggested Framework for Assessing Electronic Government Readiness in Egypt. Electronic Journal of e-Government (EJEG), Vol. 7.

.7 Gichoya, D. (2005).Factors Affecting the Successful Implementation of ICT Projects in Government. Electronic Journal of e-Government (EJEG), Vol. 3.

.8 Azab, N., & Abd Elghany, M. (2024).Developing a Framework for Digital Government Transformation for Policymakers.

Journal of Alexandria for Administrative Sciences, Vol. 161(5), September.

9. أحمد سعد محمد حسان، حسام الدين إسماعيل (2011(. تطبيق الحكومة الإلكترونية على النظام المحاسبي الحكومي بالوحدات الحكومية. مجلة جامعة الحدود الشمالية، العدد الرابع، أكتوبر، المملكة العربية السعودية.

10. خديجة جوفي العربي عطية (2020 (أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية على أداء قطاع الخدمات الحكومية في بلديات الجنوب الشرقي الجزائري.المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية.

11. محمود قتيبة المحجوب، مصر يوسف السيليني (2007(تقويم إجراءات ديوان المحاسبة في ضوء تطبيق الحكومة الإلكترونية: دراسة حالة ديوان المحاسبة – الخمس. الملتقى الاقتصادي الأول للاستثمار والتنمية – منطقة الخمس، ديسمبر.

12. ريم عقاب (2012(أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية على تطوير نظام المعلومات المحاسبية الحكومية: دراسة تحليلية.جامعة البلقاء التطبيقية – كلية الحصن الجامعية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 18، الأردن.

13. محمد مصطفى الجبالي (2002(الاتجاهات الحديثة في المراجعة في ظل المتغيرات التكنولوجية في نظم المعلومات المحاسبية .المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

14. المعهد العربي للتنمية (2003(. ندوة الحكومة الإلكترونية: الواقع والتحديات. منشورات المعهد العربي للتنمية، 2003.

15.فيصل سرحان عبود العزاوي، أسعد غنى حماد (2018)) العلاقة بين النظام المحاسبي الحكومي التقليدي في العراق والنظام الإلكتروني بين النظرية والتطبيق " عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الأول.

16.هناء محمد محمدي هيكل (2022) ، تصور مقترح التفصيل الموادعة الالكترونية في جامعة بنها كمدخل لتحقيق التميز الموسى. على ضوء رؤية مصر، مجلة كلية التربية بينما العدد 13 اكتوبر.

17.عبد الوهاب، نادية لطفي، وسليمان، سناء محمود (2016) استخدام نموذج التميز الأوروبي FEQM في تقييم أداء المنظمات " " على تطبيقي في مستشفى النعمان العام!! مجلة النسان ى النعمان العام " مجلة النسائر، محلية الإدارة والاقتصاد الجامعة العراقية، مجلد(1) العدد8 .

18.هلال عبود البياني (2002)، الأفاق المستقبلية للمعلوماتية وأثرها على المجتمع " ، يكون مستقبلية، كلية الحدياء الجامعة الموصل العراق

19. أحمد حسين علي حسين 2003، بليك في تحليل وتصميم النظم، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، الدار الجامعية، الاسكندرية.

20. أحمد محمد عبد الرؤوف فايده المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد (2) 1992 كراسة وتقديم المراجع للضبط الداخلي في النظم المحاسبية الإلكترونية".

21.جعفر معروف عبد القادر صوالحة، إبراهيم خليل حيدر السعدي، محمد فوزي شبيطة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (36) 2013 تحديث طرق الرقابة الحكومية العليا وفقا لمتطلبات الخصخصة.

22.حسين شحانه 2012 المراجعة والرقابة في ظل الكمبيوتر والانترنت، القاهرة.

23. رشيد، محمد، مجلة الأجهزة العليا للرقابة المالية، العدد (12) 2006 الرقابة الحكومية وتطبيق الحكومة الالكترونية.

24. سمير كامل محمد ، 1999 أساسيات المراجعة في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية.

25. عبد الكافي الطيب حامد، قياس تأثير استخدام نظم التشغيل الالكتروني المختلفة على تصميم وتنفيذ برامج المراجعة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان 2004

النظرية والتطبيق، كلية التجارة، جامعة عين شمس 9 محمد محمود عبد المجيد وآخرون ، 2002 . المراجعة المتقدمة والأساليب الفنية الحديثة في المراجعة

26.محمود محمد الدالي مدى تأثير التجارة الالكترونية على خدمات المراجعة في ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتصرف بتونس جامعة تونس المدار، 2015

27. مريم مطاحن، مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونية، رس ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العلياء 2009